

المصطلح الاقتصادي

بين المعيارية المذهبية والموضوعية العلمية

الأستاذ علي يوعلا

كلية الحقوق - فاس

إن وضع المصطلح الاقتصادي في الميزان بقصد الكشف عن مدى وطبيعة صلته بالمنهاج المعياري والمنهاج الموضوعي يتطلب منا الإجابة عن أسئلة عديدة منها : ماهي طبيعة المصطلح الاقتصادي؟ هل هو من قبيل المصطلحات "المعترف لها" بالموضوعية والصرامة العلمية أم هو من قبيل المصطلحات التي تقودها القيم؟ هل ينتهي إلى صياغة قوانين طبيعية أم إلى صياغة قوانين غير طبيعية؟ هل العلاقة التي تقوم بين الدارس وموضوع دراسته في الاقتصاد هي من نوع وطبيعة العلاقة التي تقوم بينهما في علوم المادة كالفيزياء مثلاً؟ هل "أداة الإدراك" التي تخترع وتنتج وتصل المصطلح تقوم بهذه المهمة بمعزل تام عما تحتويه مسبقاً من مدارك ومعارف وأحاسيس ومشاعر وقيم؟ هل هذه الأداة باستطاعتها أن تدرك باستعمال رموزها الاصطلاحية "الأشياء" على حقيقتها أم أنها تجتزئ منها ما يبدو لها أنها الحقيقة؟ هل التمسك بالمنهاج الوضعي الاختزالي يخول لها الاحتفاظ بما كان متعارفاً عليه كأسس المعرفة المقترنة بفيزياء نيوتن؟ أم أن تجاوز مسلمات نيوتن يدعو بالضرورة إلى تجاوز نفس هذه الأسس في الاقتصاد؟ وما علاقة المصطلح الاقتصادي بسياق بنائه النظري؟ هل بإمكانه الانفلات من مسلماته المذهبية؟ وهل بإمكانه التخلص من محددات آلياته التنظيمية والمؤسسية والقانونية؟

هذه هي بعض التساؤلات التي تطرحها هذه الورقة، وقد يكون من الإفراط في التفاؤل إن آلينا على أنفسنا أن نصل إلى أجوبة نهائية عن كل تساؤل، بل حسبنا أن نشير المناقشة حول قضية خطيرة في هذه المرحلة التي نشهد فيها تأسيس وميلاد علم الاقتصاد الإسلامي، وعسانا أن نستجمع عناصر هذه المناقشة ونقترح بعض بدايات الأجوبة، ومن أجل ذلك نبني تحليلنا حسب هذا التصميم :

1- المصطلح العلمي : من المعرفة المطلقة إلى المعرفة النسبية

1. 1- المعيارية الموضوعية في مصطلحات علوم الطبيعة

1. 1. 1- المعرفة المطلقة

2. 1. 1- المعرفة النسبية

3. 1. 1- الخلاصة

2. 1- المعيارية الموضوعية في مصطلحات العلوم الاقتصادية

1. 2. 1- آراء الاقتصاديين حول مضمون مصطلحاتهم

1. 1. 2. 1- الفريق الأول

2. 1. 2. 1- الفريق الثاني

3. 1. 2. 1- الخلاصة

2. 2. 1- المعيارية والموضوعية في مؤلفات الاقتصاد الإسلامي

1. 2. 2. 1- أهمية المعيارية في كتابات الاقتصاد الإسلامي

2. 2. 2. 1- المثال الأول

3. 2. 2. 1- المثال الثاني

4. 2. 2. 1- الخلاصة

2- دور المنظومة الاقتصادية في تحديد المضمون المعيارية المذهبي

والموضوعي العلمي في المصطلح الاقتصادي

1. 2- الحيز المذهبي والموضوعي في المنظومة الاقتصادية

- 2.2- شبكة التأثير المعياري والموضوعي في المصطلح الاقتصادي
- 3.2- أنماط المصطلح الاقتصادي بحسب درجة معياريته المذهبية وموضوعيته العلمية
- 3 - عوضا عن الخاتمة

1 - المصطلح العلمي :

من المعرفة المطلقة إلى المعرفة النسبية

1.1- المعيارية والموضوعية في مصطلحات علوم الطبيعة :

1.1.1- المعرفة المطلقة :

تقترن المعرفة المطلقة بالعلم الوضعي، والعلم الوضعي يقوم على المنهاج الموضوعي، والمنهاج الموضوعي ينصرف إلى أساس معرفي مفاده أن إدراك الأشياء على حقيقتها إدراكا مطلقا يقتضي الالتزام بالموضوعية والحياد، وعلى عالم الطبيعة أن يتناول مادته المدروسة كمعطى خارجي عن أدواته الدارسة ويترجمها في مصطلحاته ترجمة صادقة وفية لما هي عليه، لا يضيف إليها ولا ينقص منها شيئا، والاحتراز من الخروج على هذه الطريقة يجعل الدراسة تهتم بما هو كائن ولا تهتم بما ينبغي أن يكون، والحرص على اتباعها يجعل من الأداة الدارسة المرآة التي تنعكس فيها حقائق الكون كما هي مائة في المائة، ولا يكون في التعبير عنها بطريقة من الطرق أي دخل لـ"لأنا"، وهذا هو شرط الموضوعية في البحث والتحليل والاستنتاج والبناء. إنه شرط تغيب "الأنا" ومطاردتها ومنع تسرب آثارها إلى المصطلح والقانون والنظرية ولو عن طريق قنوات اللاشعور⁽¹⁾.

2.1.1- المعرفة النسبية :

وأما المعرفة النسبية فتقترن بمنهاج العلم الحديثة، وهذه المناهج تستقي أسسها من النظريات المعاصرة في الفيزياء وفي فلسفة العلوم، هذه النظريات تبطل العلاقات الجامدة التي تفترض أن الموضوعية هي السائدة بين وعي العالم ومادة دراسته

وتقرر على العكس من ذلك بأن تدخل "الانا" في البحث العلمي وبالتالي في المصطلح العلمي وفي الاكتشاف العلمي لا يسلم منه أي باحث، بل هو لازم له وقائد لعمله سواء أعلم بذلك أم لم يعلم به⁽²⁾. ومن النظريات العلمية المؤسسة لهذا الاتجاه المعرفي الجديد : نظرية تبحث في اللامتناهي في الصفر أي في عالم الذرة وهي " الميكانيكا الكوانطية" (La mécanique quantique)⁽³⁾ ونظرية تبحث في اللامتناهي في الكبر أي في عالم المجرات وهي نسبية أينشتاين (Albert Einstein)⁽⁴⁾ ونظرية تنظر إلى الظواهر على أنها تكمل بعضها البعض وصاحبها جيوفري شاو (Geoffrey Chew) من جامعة بيركلي بالولايات المتحدة الأمريكية ويسمي شاو هذه النظرية بنظرية جلدة الحذاء⁽⁵⁾ (boucle de Chaussure Bootstrap).

وهذه النظريات لا ترى أنه بالإمكان تصور عالم خارجي مستقل وقائم بذاته نينعم إزاءه الدارس بحيادية تامة، ولا يمكن تصور أي مسافة تفصل بين الملاحظ وموضوع الملاحظة وليس هذا ممكنا لأسباب عديدة منها :

أولا- أن المصطلح وبالتالي بناء النظرية لا يكون منشأه هو "الشيء المعطى الخارجي" عن الدارس بل منشأه هو الذهن، يؤيد هذا الرأي ما ذهب إليه أحد الباحثين بقوله "إننا لا نكتشف الوقائع العلمية بل نخترعها"⁽⁶⁾ ويؤيده أينشتاين أيضا عندما كتب "يمكن للتجربة أن تقرر صحة نظرية ما، لكن ليس هناك أي طريق يؤدي بالتجربة إلى إنشاء نظرية ما"⁽⁷⁾.

ثانيا- إن أداة الإدراك -أو الذهن- لا يجوز تشبيهها بالمرآة التي تعكس الأشياء الخارجية عنها دون إمكانية التأثير فيما تعكسه من حقائق. ذلك أن هذا التشبيه ينطوي على خطأ في تصور "أداة الإدراك" ذاتها، فلكي تكون هذه الأداة كالمرآة ينبغي أن نفترض في حاملها فقدان الإحساس والمشاعر بل وفقدان الذاكرة الحضرارية والثقافية أي إلغاء "الانا" الممزوجة بالذهن والمتميزة بسلطة تأثيرها على موضوع الدراسة ونتائجه. ومثل هذا الافتراض لا يمت -بالطبع- بصلة إلى حقائق الأمور، وبديل تشبيه أداة الإدراك بالمرآة، قد يكون من الأجدي أن نشبهها بزجاجتي النظارتين اللتين ينظر حاملهما من خلالهما العالم من حوله، فهو لا يمكن أن يرى هذا الوجود إلا ملونا بلون نظارتيه، أو نشبهها -كما يقترح أحد الكتاب- بعين أصابها العمش الحضراري والثقافي

والاجتماعي⁽⁸⁾ والذي يستفاد من هذه المقارنة أن "أداة الإدراك" لا تنفذ إلى معرفة الأشياء "كما هي" وإنما تعبر عنها من خلال المنظار الخاص بصاحبها .

ثالثا- إن إمكانية التجرد عن الذات في عملية البحث عن الحقائق وصياغتها في مصطلحات موضوعية إنما هي فرضية من الصعب إن لم يكن من المستحيل الالتزام بها ، إذ أن البحث العلمي خاصة في عصرنا الحاضر قد تخلى عن الدوافع المعرفية البحتة ليدخل في استراتيجيات محددة الأهداف والوسائل⁽⁹⁾ ولهذا السبب يكون الباحث واقعا تحت هاجس الوصول إلى إثبات أو تفنيد نتائج بعينها ، مما يجعله ينتقي من موضوع دراسته عناصر التحليل التي تؤدي إلى نتائج معينة تم تحديدها مسبقا كي تنسجم مع الهدف المرسوم . ويترتب على هذا التوجيه الذي تقع تحت رحمته البحوث أن العلم لا ينصرف إلى التعبير عن حقيقة الأشياء وإنما يسعى إلى إعطاء صورة تمثيلية لها والفرق بين الحقيقة والتمثيل كالفرق بين هاتين العبارتين : "ما هو كائن" و"ما يبدو"⁽¹⁰⁾ .

رابعا- يجب التمييز بين "الأشياء" و"مواضيع الدراسة" ذلك أن الأشياء ليست من حيث طبيعتها مجالا لتخصص واحد ، بل كل شيء يقبل أن يكون مجالا للبحث والدراسة لتخصصات شتى ، ذلك أن الزاوية التي ينطلق منها تخصص ما تختلف عن الزاوية التي ينطلق منها تخصص آخر ، ولكل تخصص وجهة نظر خاصة به نحو موضوع دراسته ويستعمل في سياق علاقته بمصطلحات وآليات ومقاييس خاصة به ، وعلى هذا الأساس لا يمكن إدراك الشيء "من وجهة نظر" تخصص واحد بل كل ما يمكن إدراكه هو بعد من أبعاده فقط ومن وجهة نظر معينة ، فكما لا يمكن قبول الزعم القائل إن قطعة من جلد الحذاء هي الحذاء نفسه كذلك لا يمكن القول بالتماثل بين "موضوع الدراسة" الذي هو بعد واحد من أبعاد "الشيء" و"الشيء" ذاته ، وبذلك تتأكد نسبية المعرفة أو معيارية المصطلح في كل علم من العلوم .

3.1.1- الخلاصة :

نستخلص مما سبق أن نظرة علماء الطبيعة إلى مجال معرفتهم قد سجلت تطورا حاسما وصريحا فاستعاضوا عن أساس المعرفة المستمد من فيزياء نيوتن بأساس معرفة المناهج الحديثة المعتمدة على النسبية ، وبذلك نكون أمام نسقين معرفيين هما :
- النسق القديم الذي يعتمد الموضوعية والحياد في تناول "الوقائع" أو "الحقائق" .

ومن أجل ذلك يفترض أن المادة معطى خارجي بالنسبة للباحث وأن الميولات الذاتية للملاحظ لا دخل لها بموضوع ملاحظاته وأن المصطلحات التي يستعملها في التحليل والاستنتاج هي أيضا مبرأة من أي تأثير ذاتي، وهذا يعني أن هذه المصطلحات تتصف بالموضوعية والحياد.

- النسق الجديد الذي يستبعد أي سبيل إلى إدراك الحقائق كما هي لا كما ينبغي أن تكون، بل غاية ما تقوم به العلوم هي التقرب من إدراك "الأشياء" وبذلك تكون المصطلحات التي بواسطتها تبنى النظريات وتصاغ القوانين نسبية أو جزئية أو تمثيلية.

إن هذا التطور الذي حدث في العلوم الطبيعية لا يمكن أن يمضي بدون أن تكون له أصداء على مستوى العلوم الاقتصادية وعلى نظرة الاقتصاديين إلى مصطلحاتهم، وفيما يلي نستعرض ملامح هذه النظرة.

2.1-المعيارية والموضوعية في مصطلحات العلوم الاقتصادية.

1.2.1-آراء الاقتصاديين حول المضمون المعيارى والموضوعي للمصطلح الاقتصادي.

انقسمت آراء الاقتصاديين حول موضوعية المصطلح الاقتصادي ومعياريته إلى فريقين عريضين، فريق يرى أن القوانين الاقتصادية التي يصل الاقتصادى إلى صياغتها هي من قبيل القوانين الطبيعية، وآخر يرى أن المعيارية لها وزنها في صياغة هذه القوانين، وإنكار وجودها إنما هو ضرب من الخيال.

1.1.2.1- الفريق الأول:

الفريق الأول تأثر بما ساد في أوروبا من اتجاه عام نحو تبني المنهج الوضعي في تناول الظاهرة العلمية بمنظار الأساس المعرفي النيوتوني الذي يقتضي: الموضوعية والحياد والتجربة وسلطان العقل في إدراك كل شيء في الكون إدراكا مطلقا وإقصاء كل شيء ينتمي إلى الإحساس والشعور والوجدان وإلى الغيب بصفة عامة. ولقد تطورت هذه الرؤية من مرحلة اتخاذ المواقف المبدئية إلى مرحلة انتقاء الظاهرة الاقتصادية على أساس قابليتها للتعبير الكمي والصياغة الرياضية، واعتبار ما عدا ذلك غير داخل في الحياة الاقتصادية، والبداية كانت مع المدرسة الطبيعية التي كانت تعتقد أن المجتمعات

الإنسانية تحكمها علاقات ثابتة ومضطردة شأنها في ذلك شأن العلاقات التي تسود الظواهر الطبيعية. وعليه فإن التزام الموضوعية هو السبيل إلى اكتشاف هذه القوانين التي تسري في المجتمع كما هي لا كما ينبغي أن تكون، والاقتصادي يبقى محايدا في عملية الاكتشاف هذه ويعيدا عن تقييم النتائج التي يصل إليها، ولقد تأثرت المدرسة الكلاسيكية عموما بهذا الاتجاه وسارت على طريق المدرسة الطبيعية وصاغت فلسفتها في شعار "دعه يعمل دعه يمر" الذي يكاد يكون إعادة حرفية لشعار الفيزيوقراط "دع الأمور تسير في أعنتها" أي دع الأمور تسير سيرها الطبيعي، بل نادى المدرسة الليبرالية بأن القوانين الاقتصادية الليبرالية يصدق عليها ما يصدق على القوانين الطبيعية من ديمومة وعالمية يعني أنها على غرار القوانين الفيزيائية تصلح لكل زمان ولكل مكان.

ولعل هذا التفكير هو الذي أدى إلى الاعتقاد السائد بأن هدف علم الاقتصاد هو اكتشاف القوانين التي تحكم الحياة الاقتصادية بمعزل عن أي حكم مسبق أو تحيز أو اعتبارات قيمية، ويسعى الاقتصادي إلى هذا الاكتشاف على غرار الخطوات التي يخطوها الفيزيائي في اكتشاف قوانين الطبيعة، وهو ما عبر عنه كثير من الاقتصاديين بصيغ مختلفة مؤداها أن الاقتصاد علم وضعي موضوعي يبحث فيما هو كائن ولا يبحث فيما ينبغي أن يكون، وبالتالي لا يمكن أن يكون المصطلح الاقتصادي إلا وضعيا وموضوعيا، ومن الاقتصاديين الذي اختاروا هذا الاتجاه: الفريد مارشال وبيكو وباريتو، وربنز وسامويلسون وفريدمان وغيرهم.

وباختصار يمكن القول: إن هذا الاتجاه هو السائد في جميع المدارس الاقتصادية المعاصرة الكلاسيكية منها والنيو كلاسيكية والكينزية والحديثة، وهو ما أكده أحد الباحثين حين كتب: "يلاحظ أن هذه المدارس نشأت جميعا وتطورت في مجتمعات مؤمنة تقليديا بالمسيحية ولكن أعضاء هذه المدارس نشأت جميعا وتطورت في مجتمعات مؤمنة تقليديا بالمسيحية، بل إنهم كما يقال في عديد من مؤلفات الفكر الاقتصادي قد حققوا نجاحا علميا حيث عزلوا نظرياتهم عن القيم الروحية أو الفلسفات الأخلاقية بل إن إحدى هذه المدارس وهي المدرسة النيو كلاسيكية تغالي في تصوراتها الفكرية ومن ثم تعتمد في تحليلاتها على تجريد الظاهرة الاقتصادية من كافة الظواهر غير الاقتصادية المحيطة بها" (11).

1. 2. 1- الفريق الثاني :

وأما الفريق الآخر فإنه يعترف بمعيارية المصطلح الاقتصادي وينطلق من مبدأ استحالة الموضوعية في نهج الدراسات الاقتصادية وفيما مضى ووجه هذا الاختيار بالتهميش والتحجيم فعمد التيار الغالب إلى تصنيف أفكاره خارج علم الاقتصاد وعزلها فيما كان يدعى الاقتصاد الاجتماعي أو الاقتصاد الإنساني أو الاقتصاد القيمي، وهذا التصنيف يتضمن فكرة إبعاد المصطلح الاقتصادي على العموم عن "تهمة" المعيارية وإبقائه متربعا على عرش الموضوعية، وعلى هذا الأساس جرى التمييز بين المصطلح الاقتصادي المعيارى القيمي المعتمد في نطاق معين والمصطلح الاقتصادي العلمي الموضوعي المحايد المعتمد فيما عدا ذلك، أي أن النمط الأخير هو القاعدة بينما يمثل النمط الأول الاستثناء .

ولقد تكرر هذا التمييز بأن جرى التقسيم في الدراسات الاقتصادية إلى مستويات مختلفة في كل واحد منها صنف من المصطلح يختلف عن الصنف الآخر بدرجة من المعيارية أو الموضوعية، وكمثال على ذلك نجد كينز الأب⁽¹²⁾ يقسم الدراسات الاقتصادية إلى :

أ- دراسة وضعية علمية للقوانين الاقتصادية .

ب- اقتصاد سياسي تطبيقي .

ج- قيم ومعايير أخلاقية لازمة من أجل اقتراح سياسة اقتصادية .

ولجون ستوارت ميل تقسيم شبيه بهذا التصنيف .

وحديثا لم يكتف القائلون بمعيارية المصطلح الاقتصادي بالانزواء في ركن خاص بهم بل برزوا إلى الوجود ليؤكدوا أن المعيارية هي القاعدة وأن الموضوعية هي الاستثناء بل هي الاستحالة وعليه فإن المصطلح الاقتصادي معياري على وجه الإطلاق وليس على وجه التحديد فقط، ودأبوا يثبتون آراءهم بطرق مختلفة تتوقف عند بعض النماذج منها .

فميردال مثلاً يؤكد في كتاباته في أكثر من مناسبة استحالة الموضوعية في الدراسات الاقتصادية، ويرى أن الاعتقاد بأن هناك علما مستقلا عن القيم والعناصر الغيبية إنما هو اعتقاد مفرط في السذاجة⁽¹³⁾، ذلك أن أفكارنا حبلى بالأحكام القيمية ولا يمكن تحديد مصطلحاتنا المعبرة عن هذه الأفكار إلا من خلال تقييمات سياسية،

والدقة العلمية تقتضي الإفصاح عن هذه القيم بوضوح لأنها هي التي تمثل الخلفية المثالية للتحليل العلمي فهي ضرورية للوصول إلى نتائج علمية كما هي ضرورية للتحليل النظري⁽¹⁴⁾، ولذلك "ليس بالإمكان حل مشكل الموضوعية في البحث عن طريق محاولة التخلص من الاحكام القيمية لأن أي دراسة لمشكل اجتماعي - مهما يكن بسيطاً - إنما تحدده على العكس أحكام قيمية، ويجب أن تحدده، أما المجهودات التي تبذل من أجل التخلص من الاحكام القيمية فهي عديمة الجدوى ومقدر عليها أن تكون عقيمة وخطيرة، إننا نحمل الاحكام القيمية معنا حتى في الوقت الذي نعلم فيه إلى إخفائها في عمق أعماقنا وهي التي تقود أعمالنا"⁽¹⁵⁾، ويصر ميردال مرة أخرى على عدم إمكانية ورود الحياد في العلوم الاجتماعية في كتابه "تحدي العالم الفقير" حيث نقرأ "ما وجد على الإطلاق علم اجتماعي" محايد" ولمبررات منطقية لن يوجد أبداً لأن البحث عن الحقيقة يتضمن دائماً، كأي سلوك موجه، قدراً من الاعتبارات القيمية (Appreciation d'un rapport de valeurs)، إلا أنه من الممكن ألا تكون القيم ظاهرة كما أنه من الممكن أن يجهلها الباحث ويمكن أن تكون أيضاً مهمة أو محددة تحديداً سيئاً. الأمر الذي يترك الباب مفتوحاً أمام انحرافات مغرضة"⁽¹⁶⁾.

وبدل محاولة إخفاء القيم والتعلق بموضوعية موهومة يدعو ميردال الباحث إلى الإفصاح عن نظام القيم الذي يجسد الإطار المرجعي لأفكاره. ويؤكد أن "الوسيلة المنطقية الوحيدة التي يمكن أن تتوفر عليها لنحرر أنفسنا من أفكارنا المسبقة هي أن نعبر صراحة عن نظام القيم الذي هو مرجعنا، إننا نحس بالحاح هذه الضرورة بقدر ما نعي أن هناك ميلاً نحو تحديد اتجاه بحوثنا من قبل أمور ثلاثة وهي: تقاليد تخصصنا والتأثيرات التي يمارسها علينا مجتمعنا الذي ننتمي إليه وبالطبع شخصيتنا كما تحددها تجربتنا الذاتية ومواقفنا الذهنية وميولاتنا"⁽¹⁷⁾.

وحسب ميردال هناك منفذ آخر للمعيارية إلى التحليل الاقتصادي وبالتالي إلى المصطلح الاقتصادي، يتمثل هذا المنفذ في التوجيه السياسي لمسار البحوث، يقول الكاتب في هذا المضمار "إن أي دراسة اجتماعية (...) موجهة سياسياً بمعنى أنها تفترض أن هناك نهجاً محدداً يمثل الاختيار المرغوب فيه لمزاولة التغيير الاجتماعي"⁽¹⁸⁾.

ويمضي في نفس الاتجاه آرثير سميثز وهيلبرونر وغيرهم. فأرثير سميثز يرى أن محاولة تنقية التحليل الاقتصادي من محتوياته القيمية أمر لا طائل من ورائه بل إن النظرية الاقتصادية ذاتها لا يمكن أن تكون مبرأة من الاعتبارات المذهبية ومحاولة إقامة حدود فاصلة بين المحلل وموضوعه، سياسة يصعب الالتزام بها⁽¹⁹⁾.

أما هيلبرونر فيعلن أنه ليس من الممكن افتراض تجرد الباحث في علم الاقتصاد عن معتقداته وقيمه. ووجود القيم في علم الاقتصاد ليس عيبا بل وجودها يغني علم الاقتصاد وهي لازمة للبحث الاجتماعي ذلك أن علاقة الباحث الاجتماعي بموضوعه ليست علاقة جامدة كما هو الحال في العلوم الطبيعية⁽²⁰⁾ ويرد هيلبرونر مصادر المعيارية في التحليل الاقتصادي إلى اعتبارات ثلاثة⁽²¹⁾ وهي :

أ- القوانين الاقتصادية تصف جانبا يسيرا من الحقيقة الفعلية وفي أسوأ الحالات تخطئ الهدف تماما.

ب- اعتماد اقتراحات هي في حد ذاتها قيمية كمبدأ "التعظيم (Maximisation) في الليبرالية.

ج- الانتماء الاجتماعي أو المذهبي يحدد ميولا نحو الوصول إلى نتيجة تفرضها وجهة نظر مسبقة وينتقي الباحث البيانات التي تصلح لإثباتها، وادعاء الحياد في هذه الحالة يرادف نوعا من النفاق.

3.1.2.1- الخلاصة :

باستعراض آراء الاقتصاديين حول موضوعية ومعيارية التحليل الاقتصادي ننتهي إلى الخلاصة التالية :

يتضح أن المصطلح الاقتصادي بما أنه هو الأداة المستعملة في الدراسات والبحوث مصطلح موضوعي بالكامل في نظر أنصار الحياد العلمي، ومصطلح معياري بالكامل في نظر خصومهم.

فالموضوعية تفترض في المصطلح القدرة على التعبير عن الحقيقة العلمية تعبيراً دقيقاً صافياً من أي شائبة من شوائب غريبة عن الواقع، تعبيراً ينفذ الباحث من خلاله إلى الواقع كما هو فيدركه كمعطى خارجي عن ذاتيته لا كما يتصوره هو.

والمعيارية ترى أن المصطلح الاقتصادي، كباقي أدوات التحليل في الحقل الاجتماعي محملة بالاحكام القيمية والأفكار المسبقة والأغراض الباطنة والقناعات الاعتقادية والميولات الاجتماعية والثقافية والاعتبارات الذاتية وقصور الإدراك... كل ذلك ينفي حياد الباحث ويجعل المسافة التي تفصل بينه وبين موضوع دراسته أدنى من الصفر، وبالتالي يكون المصطلح معبرا عن الظاهرة العلمية بحسب ما يتصورها الدارس.

ونلاحظ أن الاختيار الموضوعي يقوم على نفس الأساس المعرفي الذي ينطلق منه العلم الوضعي في إدراك وتحليل الظواهر الطبيعية ومعرفتها معرفة مطلقة فهو امتداد لمنهج البحث في العلوم الطبيعية كما كان سائدا قبل بداية القرن الحالي في أوروبا الحديثة، كما نلاحظ أن الاختيار المعياري يقوم على نفس الأساس المعرفي الذي تنطلق منه المناهج العلمية الحديثة خاصة في الفيزياء (النظرية النسبية (1905 و 1915) والنظرية الكوانتية (1925) ونظرية شاو) ومؤدى هذا الأساس هو نسبية المعرفة العلمية.

والمعيارية بهذا المعنى تتقاسمها كافة المصطلحات العلمية الطبيعية منها والاجتماعية. وما يميز المصطلح الاجتماعي والاقتصادي عن مصطلح علوم المادة هو أنه محدد مذهبيا بمعنى أن كثيرا من الاعتبارات المعيارية تدخل في صميم البناء النظري الاقتصادي وأنها لازمة لأداء وظائفه والمحافظة على نسقه، وهذا الجانب لم يعرله الاقتصاديون الاهتمام الذي يستحقه، أو على الأصح لا يعيرونه هذا الاهتمام إلا في مرحلة التأسيس لمنظوماتهم الفكرية، ولما كانت المرحلة الحالية بالنسبة للاقتصاد الإسلامي هي مرحلة التأسيس والتأصيل والبناء فإنه يجدر بنا أن نتناول هذه القضية من خلال آراء المهتمين بالاقتصاد الإسلامي.

2.2.1- المعيارية والموضوعية في مؤلفات الاقتصاد

الإسلامي :

1.2.2.1- أهمية المعيارية في كتابات الاقتصاد الإسلامي

تلح كثير من الكتابات على وزن الجانب المعياري في تحديد هوية المصطلح الاقتصادي الإسلامي، وتعتمد عليه لتجعل منه المؤشر الفاصل بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظم الاقتصادية الأخرى، وهناك شبه اتفاق ضمني - وإن لم يكن اتفاقا تاما -

بين المهتمين على مقابلة الاقتصاد الإسلامي بالاقتصاد الوضعي على هذا الأساس، بل عمد أحد المؤلفين -إمعانا منه في إبراز معيارية الأول وعدم معيارية الثاني- فكتب إن "التاريخ يعلمنا أن جميع الأنظمة التي عرفتها البشرية لا بد وأن تتأثر بصورة أو بأخرى بالقيم ولكن "القيم" في الفكر الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي تعد إطارا خارج ميكانيكية النظام بينما في الاقتصاد الإسلامي تعد الاعتبارات القيمية أو الأخلاقية متغيرا داخليا في آلية النظام بل تعتبر القيم الإسلامية المحرك الأساس للفعالية.

فنحن هنا أمام اقتصاد ديني أو دين اقتصادي... فهو بحق علم الأرزاق المقدره وفقا للضوابط الشرعية، ولذلك يطلق عليه الاقتصاد الديني أو الاقتصاد الأخلاقي أو الاقتصاد الإنساني" (22).

إن مثل هذا التأكيد يحتاج في نظرنا إلى دليل يؤيده، فمن جهة ليس من المسلم به أن المعيارية مفقودة من آليات الرأسمالية والاشتراكية كما سبق أن بينا ذلك في الفقرة السابقة، ومن جهة أخرى ليس من المسلم كذلك أن الاقتصاد الإسلامي "اقتصاد ديني" أو "دين اقتصادي"، وكلا النظريتين تجانبان الصواب. ومرد ذلك حسب ما يبدو هو عدم تمثيل المعنى الدقيق للنظام الاقتصادي من جهة، ولعلم الاقتصاد من جهة ثانية، وللمذهب الاقتصادي من جهة ثالثة. إن استعمال مصطلحي "النظام" و"العلم" لإفادة نفس المعنى وإغفال مصطلح "المذهب" دليل على أن هناك ضبابية بل وخطا بين هذه المفاهيم، على الرغم من أن هناك تلازما تكامليا فيما بينها، إذ أنه في الاقتصاد لا علم بلا نظام ولا نظام بلا مذهب ولا مذهب بلا عقيدة، ذلك أن المنظومة الاقتصادية (ونقصدها البناء النظري المشتمل على المذهب والنظام والنظرية) لا يستقيم انسجامها الداخلي ولا تكتمل وحدة موضوعها ومنهجها إلا بتوفير جميع هذه العناصر، وعدم إدراك هذه الحقيقة وتمثلها تماما عند التحليل يكون سببا لنوع من الفوضى في توظيف المصطلحات وإطلاق أحكام غير معللة سواء عليها أو من خلالها.

إن الوعي بهذا التصنيف المنهجي للبناء الاقتصادي ضروري ولازم لأي مهتم بالاقتصاد الإسلامي لأن استقامة عود البديل الإسلامي وعدم استقامته يتوقفان حقا وبالأساس على مصدري الكتاب والسنة، غير أن هذين المصدرين يقدمان لنا مواد البناء ولا يقدمان لنا البناء نفسه وشتان بين مواد البناء والبناء، وضرورة استعمال هذه المواد تلازمها ضرورة استيفاء فن البناء من خصوصيات الدراسات الاقتصادية كمنظومات

ولدت وتطورت وصارت قائمة بذاتها في غيبة الإسلام، مما يتوجب علينا أن نقوم بتفكيك مدلولات المصطلحات الاقتصادية المعهودة وتركيبها حسبما يقتضيه المذهب الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي الإسلامي.

إن الوعي بهذه القضية حاضر في كتابات الاقتصاديين المسلمين، إلا أن هذا الحضور غالبا ما يتوقف في مراحل معينة بل غالبا ما تصادف فيها التضارب في التفكير أو الخلط في استعمال المصطلحات، وليتسنى لنا الوقوف على أنماط من هذا الاضطراب نورد الأمثلة التالية :

2.2.2.1- المثال الأول: الاقتصاد الإسلامي مقوماته

ومنهاجه (23)

نجد في هذا المؤلف تمييزا منهجيا واضحا بين المذهب والنظام والنظرية كأطراف متلازمة لبناء نظري واحد، وتصور الدكتور أباضة للمسألة على مستوى الارتباط القائم بين المذهب والنظام تصور موفق ودقيق بل يمكن اعتباره متقدما قياسا بما هو متداول من المؤلفات في الاقتصاد الإسلامي. فعن النظام الاقتصادي يقول الكاتب "لكل نظام اقتصادي مذهب يقوم عليه.. والنظام الاقتصادي ككل يتكون من مجموعة هياكل تتحرك إلى غرض معين في إطار قانوني وسياسي يتفق مع هذا الغرض ووفق مستوى معين من الفن الإنتاجي" (24)، وعن المذهب يقول : "إن المذهب الاقتصادي بما ينطوي عليه من عقيدة إنما ينصرف أساسا إلى ضبط السلوك البشري على العملية الإنتاجية ضبطا ذاتيا مستمدا من القناعة الوجدانية بصدق العقيدة وسلامة المذهب.. ولذا فهو لا يأتي بحلول تتناول هذه العملية في جوانبها التقنية بالتعديل أو التبديل، وبالتالي فهو لا يزودنا مباشرة بالأساليب والوسائل التقنية التي تسمح بالتغيير في نطاق هذه العملية وموادها" (25)، وتزداد نظرة الكاتب إلى المذهب وضوحا عندما يعمد إلى تقسيم المذاهب إلى وضعية ودينية فيؤكد أن الأولى "تتجسد في النظريات والفلسفات التي صاغها الفكر البشري عبر التاريخ لتنظيم شؤون الفرد والمجتمع" (26). وأن الثانية تتمثل في كل ما جاءت به الأديان من تعاليم وقيم تتناول حياة الفرد والجماعة بالتنظيم" (27) ويؤكد ارتباط المذهب بالعقيدة مهما تكن طبيعة هذا المذهب بقوله "وسواء أكان

المذهب وضعياً أو دينياً. فمما لا شك فيه أنه ينطوي على تصور اعتقادي معين يتقيد الفرد والمجتمع بالعمل في إطاره" (28).

إلا أن تصور الكاتب بقدر ما هو دقيق وصريح في هذا الجانب من تحليل المنظومة الاقتصادية بقدر ما عمد إلى الفصل الصريح في دراسته بين المذهب والنظام من جهة وبين النظرية الاقتصادية من جهة أخرى مؤكداً أن هذا الجانب "يعرف بالاقتصاد الأساسي أو الأصلي، وهو لا يختلف من بلد إلى آخر مهما اختلف المذهب ومهما اختلف النظام الاقتصادي المعمول به في كل منها" (29) والمستفاد من هذه العبارة هو أن النظريات الاقتصادية لا صلة لها بالمذهب ولا بالنظام وبالتالي فهي نظريات محايدة ومستقلة عن إطار الفعالية الاقتصادية التي يحددها النظام والمنطلقات العقدية التي يتضمنها المذهب، وإذا كان الأمر كذلك فلا نرى مبرراً للحرص الشديد الذي أبداه الكاتب نحو ضرورة التمييز بين النظام كإطار للفعالية الاقتصادية والمذهب كمجال لتحديد القيم الضابطة للسلوك طالما أن النظرية تنمو حسب رأي الكاتب بمعزل عنهما، في حين أن المنطق يفرض عليها (النظرية) أن تكون مجالا لبلورة مقاصدهما وأداء وظائفهما على المستوى الفكري تمهيدا للتطبيق العملي أو استقراء من هذا التطبيق.

أما هذه القطيعة المفترضة فمن شأنها أن تؤدي إلى الاعتقاد بأن المصطلح الاقتصادي في الحقل النظري، أي العلمي، إنما هو مصطلح موضوعي محايد ومستقل عن المعيارية المذهبية تمام الاستقلال، وهذه النتيجة لا يؤيدها لا منطق النظريات ذاتها ولا واقع تطبيقها، لأن أي نظرية تكون مستحيلة التصور والتكوين والتطور دون انطلاقها من مسلمات ومبادئ وفرضيات مفسرة هذه المتغيرات لا يمكن للنظرية الاقتصادية أن تستمد منها ذاتها بل تستمد منها خارجها لتوظفها بحسب منهج يقتضيه السياق العام للمنظومة، ومجال هذه المقومات هو المذهب لا النظرية ذاتها.

كما أن تصور النظرية بمعزل عن إطار معين للفعالية الاقتصادية أي عن النظام الاقتصادي إنما هو تصور مستحيل، اللهم إلا إذا زعمنا أن نطاق البحث في النظريات الاقتصادية يتم خارج البناء الاجتماعي ببعديه المؤسسي والحقوقى، وهذا الزعم واه بالطبع، والقول به يغرق الباحث في التجريد بحيث تفقد النتائج التي يتوصل إليها أية جدوى وتصبح النظرية عندئذ لغوا أو ترفاً ذهنياً.

وإذا كان الترابط القائم بين النظرية والنظام والمذهب ترابطاً عضوياً بهذه الدرجة

من القوة فإنه لا مفر من إقرار هذه النتيجة : المصطلح الاقتصادي خاضع للمعيارية المذهبية ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا النزر اليسير من المصطلحات التي تبحث في الظاهرة الاقتصادية المرتبطة بالطبيعة ، وفي هذه الحالة يكون المصطلح الاقتصادي خاضعا لمعيارية علوم المادة .

3.2.2.1- المثال الثاني : ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي (30)

في هذا الكتاب اختار المؤلف تصنيفا غير معتاد في الدراسات الاقتصادية فجعل السياسة الاقتصادية مرادفا للاقتصاد الإسلامي وضمناها مجالا : الأول "إلهي" ثابت ، وسماء المذهب . والثاني "بشري" متغير وسماء النظام . ومفهوم النظام ينصرف عنده إلى أنماط التطبيق العملي التي تتغير بتغير الأمكنة والأزمنة ، مما يدل على أن كلامه يدور حول الأنظمة الاقتصادية الفعلية المعاشية ، وليس حول النظام الاقتصادي كإطار للفعالية الاقتصادية أي النموذج في حالته المثلى .

وإذا كان من حق الكاتب أن يستعمل تصنيفا جديدا ويخول لنفسه استبدال ألفاظ بأخرى ويحملها دلالة معينة ، فإن عليه بالمقابل أن يقدم الدليل والبرهان على اختياره ، أما أن يقدم على هذا الأمر وي طرحه كأنه معهود ومتعارف عليه فإن ذلك يحدث البلبلة في التفكير والفوضى في الفهم .

وعلى ضوء مقياس "الموضوعية العلمية والمعيارية المذهبية" يكون مصطلح السياسة الاقتصادية متضمنا للمعيارية الصرفة أي للعقائد والقيم الأخلاقية والتوجهات السلوكية إلى جانب مقدار من الموضوعية . وهذا تحديد غريب للسياسة الاقتصادية لأنه من جهة خلط اعتباطي بين مضامين المذهب ومكونات السياسة ولأنه من جهة أخرى خطأ فادح من ناحيتين : أولا هما هي جعل النظام الاقتصادي من بين مكونات السياسية الاقتصادية ، وثانيهما هي تحميل النظام الاقتصادي معنى التطبيق الاقتصادي بينما البناء النظري يقتضي أن تكون الحلقة التي تلي المذهب هي النظام الاقتصادي بالمعنى النظري .

وبالنظر إلى مدلول السياسة الاقتصادية المعهود فإنه ينصرف إلى فن عملي يبحث عن حل مشاكل اقتصادية بذاتها في واقع معين ، وهذا البحث عن الحل يستقي الأدوات

والاقتراحات من الدراسات النظرية العامة ويتم تكييفها بحسب المعطيات الواقعية على ضوء مقتضيات إطار الفعالية الاقتصادية (النظام) وفي انسجام وتناسق مع المنطلقات العقدية والضوابط السلوكية (المذهب)، وعلى هذا الأساس نلمس أن مصطلحات السياسة الاقتصادية محملة بدرجات متفاوتة من المعيارية المذهبية، ولا يصح القول إنها مصطلحات معيارية.

وهناك نقطة أخرى مثيرة للانتباه وهي تغييب الكاتب للجانب النظري في الاقتصاد الإسلامي، فهو من جهة غض الطرف عن النظام الاقتصادي في صورته المثلى، ومن جهة ثانية أغفل الحديث عن النظرية، في حين أن المنظومة الاقتصادية لأي مجتمع يكون تصورهما متعذرا في غياب أحد مستوياتها: المذهب والنظام والنظرية، بل يكون من العبث أن تدعي وجودها من غير رصد متنام ومتطور من النظريات لأن هذه النظريات كما قلنا سابقا هي التي تعبر من خلالها مضامين النظام والمذهب إلى تناول الواقع بالدراسة والتحليل. بل إن المذهب عندما يتجاوز طور التبلور ويمضي في التطبيق لوقت غير يسير يتحول إلى مضامين تندرج آليا في البحث دون أن تكون هي موضوع البحث، وكذلك النظام عندما يتقدم تطبيقه يصبح معهودا ولا يحتاج إلى أبحاث جديدة اللهم إلا إذا صادته مجريات الوقائع بالتمرد عليه (وكذلك الأمر بالنسبة للمذهب إذا حصل له ذلك)، أما في الحالات العادية فإن المجهودات العلمية تبذل في نطاق النظرية وفي نطاق التطبيق، وبما أن هذين النطاقين يمثلان مجال الإبداع النظري والاكتشاف العملي فإنه من الضروري أن يؤويا المصطلحات الاقتصادية ذات البعدين: البعد المعياري المذهبي والبعد الموضوعي العلمي.

4.2.2.1- الخلاصة :

وبإمكاننا أن نواصل استعراض مؤلفات أخرى لبيان مدى وعي مؤلفيها بقضية المصطلح الاقتصادي في ضوء معياريته المذهبية وموضوعيته العلمية، إلا أننا نكتفي بالمثلين السابقين، لأن الاستنتاجات التي وصلنا إليها تعبر إلى حد ما عن المستوى العام الذي بلغه المهتمون بالاقتصاد الإسلامي في تمثيلهم للمصطلحات الاقتصادية حيث نسجل نقسا واضحا في تصور النسق الموحد الذي يؤلف بين المذهب والنظام والنظرية أي بين المعيارية المذهبية والموضوعية العلمية. وهذا لا يتأتى إلا بتمثل المنظومة

الاقتصادية بأكملها .

2- دور المنظومة الاقتصادية في تحديد المحتوى المعياري والموضوعي العلمي في المصطلح الاقتصادي .

إن المصطلح الاقتصادي بما هو أداة تحليل في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية يدخل في مستويات متباينة من التجريد والواقعية وتختلف مضامينه الدلالية باختلاف هذه الفروع والمستويات ، إلا أن مضامينه المعيارية (بالمعنى المذهبي) والموضوعية تبقى مرتبطة ارتباطاً عضوياً بمستويات المنظومة الاقتصادية التي هي : المذهب والنظام النظرية . فما هو إذا الحيز المذهبي والموضوعي الذي يحتله المصطلح في هذه المنظومة وما هي شبكة تحديده انطلاقاً من مكونات المنظومة؟ وما وزن الحيز الذي يحتله كل من المعيارية والموضوعية في المصطلح؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة الثلاثة تتطلب منا تحليل النقاط التالية :

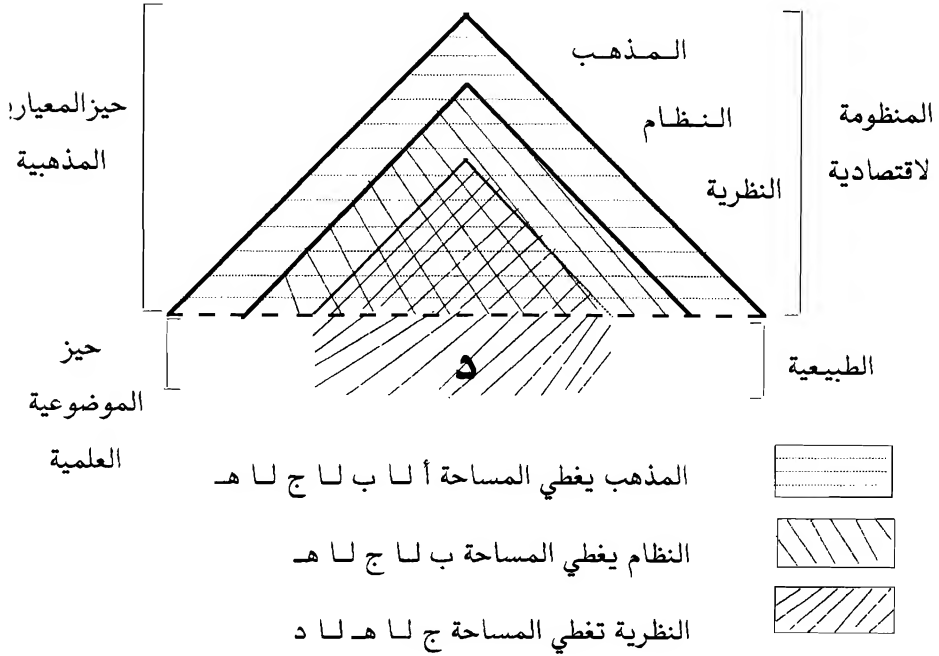
- الحيز المذهبي والموضوعي في المنظومة الاقتصادية .
- شبكة التأثير المذهبي والموضوعي في المصطلح الاقتصادي .
- أنماط المصطلح الاقتصادي بحسب درجة معياريته المذهبية وموضوعيته العلمية .

1.2- الحيز المذهبي والموضوعي في المنظومة الاقتصادية :

تتألف المنظومة الاقتصادية كما أسلفنا من طبقات ثلاث هي المذهب والنظام النظرية أو العلم ، وهذه الطبقات يصطلح عليها بالبناء الاقتصادي النظري ويستعمل أيضاً لفظ النظام الاقتصادي تجاوزاً لتعيينها .

وهذه الألفاظ الثلاثة : المنظومة والبناء والنظام كلها تحمل معنى من معاني التناسق والانسجام والتناغم فيما بينها وبذلك فإن المنظومة الواحدة لا بد وأن تخضع كل أجزائها لمنهج واحد ومنطق واحد وهدف واحد ، وإذا نظرنا إلى المنظومة الاقتصادية باعتبارها الموطن الطبيعي للمصطلح الاقتصادي فإن ذلك يحتم علينا أن نبين كيفية اندماج أطرافها فيما بينها ، إذ أن هذه الكيفية هي التي تمكننا من تحديد كل من الحيز

المعياري والحيز الموضوعي اللذين يغطيان بالضرورة جميع مساحتها ، وبما أن المعيارية تنبع من المذهب وتجتاز النظام إلى النظرية لتنفذ إلى الواقع فإن شكل اندماج أطراف المنظومة الاقتصادية فيما بينها لا يمكن أن يكون إلا تداخليا من أعلى إلى أسفل كما يوضحه البيان التالي :



يتضح من هذا البيان أن المذهب الاقتصادي يمتد إلى مجموع المنظومة الاقتصادية ، ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا الظواهر الاقتصادية الطبيعية كظاهرة الخصوبة مثلا . وهذا يدل على أن المعيارية المذهبية تشمل جميع مصطلحات المنظومة الاقتصادية حيث تؤثر مباشرة في مصطلحات المذهب ومصطلحات النظام ومصطلحات النظرية (أ لـ ب لـ ج) وتؤثر بصفة غير مباشرة في مصطلحات النظرية (هـ).

ويبقى المجال الوحيد الذي لا دخل فيه للمعيارية المذهبية هو المجال الذي ترتبط فيه الظواهر الاقتصادية بالطبيعة وهو ما ترمز إليه المساحة (د) حيث نلاحظ أنها واقعة خارج المنظومة الاقتصادية ، ولهذا السبب تأخذ المصطلحات الاقتصادية في هذا الحيز

طابع اللامذهبية أي طابع الموضوعية العلمية .

يستفاد مما سبق أن الظاهرة الاقتصادية تنشأ إما في إطار المنظومة الاقتصادية وإما في إطار المعطيات الطبيعية وبحسب منشئها تصنف المصطلحات التي تتناولها إما في الحيز المعياري المذهبي وإما في الحيز الموضوعي العلمي ، إلا أن هذا الفصل النهائي بين ما هو موضوعي منها وما هو معياري منها ليس مسلماً به على هذا النحو من الجزم والصرامة ، بل منطق الأشياء يقتضي التسليم بنوع من التداخل بين الدافعين معا : الموضوعي منهما والمعياري ، وبالأخص في المجال النظري الذي لا تكون مصطلحاته على نفس الدرجة من المعيارية والموضوعية . وهذا يعني أن المصطلح الاقتصادي يقع في تحديده وتوظيفه تحت مستويات متباينة من التأثير المعياري والموضوعي ، ذلك ما نحاول معالجته في الفقرة التالية .

2.2- شبكة التأثير المعياري والموضوعي في المصطلح

الاقتصادي

إن المصطلح الاقتصادي يولد في إطار منظومة معينة ليستعمل كأداة تحليل لأجزاء هذه المنظومة ذاتها ، خاصة عند التأسيس أو كأداة تحليل بعد ذلك للأشياء والأشخاص والتقنيات بل وحتى الأفكار والأحداث والعلاقات التي تربط فيما بينها .

وفي جميع الحالات يكون الداعي إلى وضع مصطلح ما إما نابعا من اعتبارات معيارية مذهبية وإما من اعتبارات موضوعية علمية وإما منهما معا ، وأما الدافع الموضوعي فيستمد مسوغاته من الظاهرة الاقتصادية بقدر ما هي بعيدة عن الاعتبار الاجتماعية أي بقدر ما هي قريبة من المعطيات الطبيعية في حين أن الدافع المعياري المذهبي تفرضه هيمنة المذهب على النظام وعلى النظرية وهيمنة النظام بدوره على النظرية ، ويكون أقوى ما يكون كلما كانت صلة الظاهرة الاقتصادية بالمجتمع أقوى ، وتضعف حدته كلما اقتربت هذه الظاهرة من الطبيعة ، وعلى هذا الأساس تتحدد لكل مصطلح اقتصادي مستوى معين في إطار البناء النظري بقدر ما هو موضوعي علمي أو معياري مذهبي كما يتضح ذلك من خلال البيان التالي :

قد يؤدي بنا استقراء معاني هذا البيان إلى تطويل لا يتناسب مع حجم هذه الورقة
ولذا نكتفي بالإشارة إليها حسب المنوال الآتي :

- 1- هذا البيان عام ينطبق على أي منظومة اقتصادية .
 - 2- مصدر التمايز بين منظومة وأخرى هو مضمون المصطلحات الخاص بكل منظومة .
 - 3- مضامين المصطلحات الاقتصادية تتمايز فيما بينها بتمايز منابعها ومنطلقاتها ومحدداتها وطرق إنتاجها .
 - 4- بحسب منطلق أي مصطلح اقتصادي يتحدد مقام تصنيفه في المنظومة فيكون إما مذهبيا وإما مؤسسيا حقوقيا وإما نظريا استنباطيا وإما نظريا استقرائيا .
 - 5- هناك تطابق بين مستويات المنظومة والمستوى المعياري والموضوعي للمصطلحات المصنفة في إطارها .
 - 6- التداخل العضوي بين مستويات المنظومة الاقتصادية يؤدي حتما إلى تداخل عضوي بين مصطلحاتها إذ أن :
 - المذهب يحدد مصطلحات الحيز (1) من الدائرة (أ)
 - والنظام يحدد مصطلحات الحيز (2) من الدائرة (أ)
 - والنظرية تحدد مصطلحات الحيز (3) من الدائرة (أ)غير أن هذا التطابق ليس متوازيا بل تداخليا بحيث :
 - إن أي مصطلح في الحيز (3) إلا ويستقي بالضرورة مسوغات وجوده من منطق الحيز (1) والحيز (2) والحيز (3) معا .
 - إن أي مصطلح في الحيز (2) إلا ويستقي بالضرورة مسوغات وجوده من منطق الحيز (1) والحيز (2) معا .
- 7- المصطلح الاقتصادي في الحيز (1) من الدائرة (أ) يستمد مسوغات وجوده من الأسس الفلسفية والعقدية للمنظومة .
- 8- المصطلح الاقتصادي في الدائرة (ب) منفصل عن المنظومة الاقتصادية

وبالتالي عن الاعتبار المذهبية ، لذا يخضع تحديده للتجربة والملاحظة .

9- المصطلحات الاقتصادية تتناول الظواهر الاقتصادية تناولا معياريا وتربطها بمواضيع دراستها أنماط من العلاقات بحسب مستوى المنظومة الذي تدرج فيه الدراسة في تناولها لعالم الأشخاص وعالم الأشياء وعالم التقنية . فإن كانت هذه الدراسة مذهبية تكون المصطلحات كذلك ، وإن كانت الأولى تدور حول النظام الاقتصادي فإن الأخيرة تتناول الجانب المؤسسي والحقوقى للمنظومة ، وإن كانت الدراسة نظرية تكون المصطلحات عندئذ قائمة على الفرضية في غالب الأحيان وعلى التجربة في حالات محدودة ، وإلى هذه المعاني تشير الخطوط المتقطعة الرابطة بين الدائرتين (أ) و(ب) وبين المستطيلات (هـ) و(د) و(ج) .

10- المصطلحات النظرية أو مصطلحات علم الاقتصاد تخضع في القاعدة العامة لشحنات متفاوتة من المضامين المذهبية والمؤسسية الحقوقية ، إذ أن الفرضيات التي تعتمد عليها الدراسة النظرية تستلهم روح المسلمات المذهبية وأسرار الآليات التنظيمية لمنظومة محددة لتصوغ نتائجها صياغة علمية مقبولة . هذا الاختزال للمضامين المذهبية والتنظيمية في المصطلحات النظرية هو ما تشير إليه الخطوط المليئة الرابطة بين الحيز (3) من الدائرة (أ) والمستطيلات (هـ) و(د) و(ج) .

11- هناك مصطلحات نظرية تعتمد التجربة والملاحظة والوصف إلا أنها تخص الدراسات الاقتصادية المرتبطة بالطبيعة (الخط المتقطع الرابط بين الدائرة 4 والمستطيل ج) .

12- الدراسات الاقتصادية تعبر عن التفاعلات التي تقوم عموديا وأفقيا بين الأشخاص والأشياء والتقنيات بمصطلحات مذهبية وتنظيمية ونظرية ، وتتحدد منهجيا في مجالات الإنتاج والتداول والتوزيع والاستهلاك ، غير أن المضامين المذهبية والتنظيمية للمصطلحات الاقتصادية لا تأتي في هذه المجالات صريحة إلا في حالات معينة ، ولكنها تبقى في القاعدة العامة ضمنية وملازمة للدراسات النظرية لزوم الأخيرة للمنظومة الاقتصادية ذاتها .

13- تبعا لدرجة المحتوى المذهبي والمؤسسي الحقوقي والنظري تتحدد أنماط

مصطلحية يمكن تصنيفها في أوعية روعي في تصورها المقابلة بينها وبين البنيات المكونة لطبقات المنظومة الاقتصادية، حيث نلاحظ خانات خمسة تستقبل كل واحدة منها نوعا معينا من المصطلحات ولما لهذه المسألة من أهمية نقترح دراستها بشيء من التفصيل في النقطة الموالية :

3.2- أنماط المصطلح الاقتصادي بحسب درجة معياريته المذهبية وموضوعيته العلمية :

بحسب المسافة التي تفصل بين المصطلح والمذهب من جهة وبينه وبين الطبيعة من جهة أخرى تختلف درجة معياريته وموضوعيته، وبذلك يمكن تصنيف المصطلحات الاقتصادية إلى الأنماط التالية :

1- مصطلحات مذهبية صرفة⁽³¹⁾ هي التي تندرج في الخانة [1] ضمن الأوعية المتداخلة أعلاه، والمعارية المذهبية في هذه المصطلحات لا تقل عن 100٪.

2- مصطلحات تخضع للمعارية المذهبية بقوة وهي التي تدخل في الخانة [2] وتتناول آليات النظام الاقتصادي كإطار للفعالية الاقتصادية⁽³²⁾ ودرجة معياريتها قد تصل إلى 100٪، وقد تبقى قريبة من هذه النسبة ولكنها لا يمكن أن تبعد عنها كثيرا وإلا اعتورت المنظومة الاقتصادية المعنية "خروقات" يتدهور بسببها الانسجام الداخلي للبناء النظري في مجموعه أو تستدعي إعادة النظر في هذا البناء بأكمله.

3- مصطلحات النظرية الاقتصادية التي تتوزع بين الخانات [3] و[4] و[5] من الوعاء الداخلي للمنظومة، ودرجة معياريتها وموضوعيتها متفاوتة حيث يتضح من البيان أعلاه :

- أن الخانة [4] تقع خارج المنظومة وبالتالي فإن مصطلحاتها لا تكون بالضرورة مذهبية أي أن أساسها الملاحظة والمشاهدة والتجربة والوصف، وبالرغم من ذلك لا يمكن أن "تتبرأ" من المعيارية مطلقا.

- أن الخانتين [5] طرفي الوعاء النظري تقع تحت الجزء المتقطع من خطوط الأوعية المذهبية والنظامية، وهذا يعني أن التحديد المذهبي و"النظامي" في هذا النمط من

المصطلحات يكون أخف بينما يكون التحديد الموضوعي حاضرا بدرجة ما ، وهذا هو حال المصطلحات الاقتصادية المعتمد في بلورتها على الاستقرار والاحصاء .

- أن الخانة [3] تحتويها الخطوط غير المتقطعة للوعاء المذهبي مما يدل على أن التحديد المذهبي يكون قويا في مصطلحات هذه الخانة . ومما لا شك فيه أن درجة معياريتها تكون أعلى ما تكون كلما نحت نحو منحى مذهبيا أو "نظاميا" أو اعتمدت في إنتاجها فرضيات أخذت منهما مباشرة وتكون أدنى ما تكون كلما اتجه الدارس عند إيجادها وجهة الفرضيات الموضوعية صراحة وإبقاء التوجيه المذهبي ضمنيا ، وهذه المفارقة هي التي توهم الكثيرين من الاقتصاديين بحياد المصطلحات النظرية ذلك أن الأخيرة تأخذ هذه الصبغة عندما تبلغ المنظومة الاقتصادية ككل درجة عالية من النضج وتعمر طويلا في الممارسة فيساق هذا النوع من المصطلحات وكأنها مبرأة من أي اتجاه مذهبي أو "نظامي" ، وذلك لإثبات صلاحيتها لكل زمان ولكل مكان .

وليس هذا مجالا لتحليل مثل هذه المغالطات ، وإنما وجبت الإشارة إليها للتدليل على أن الحياد المذهبي المزعوم في هذه المصطلحات ما هو إلا حياء وهمي لتبقى حقيقة أدوات التحليل الاقتصادي القائمة على الاستنباط في جوهرها مذهبية ومؤسسية -حقوقية ليس إلا .

وإثبات هذه النتيجة من شأنها :

- أن تقطع دابر المتنكرين لأي عمل يسعى إلى إيجاد المنظومة الاقتصادية المتكاملة (= المذهب + النظام + النظرية) القائمة على النظرة الإسلامية للوجود وللعدالة الاجتماعية والفعالية الانتاجية .

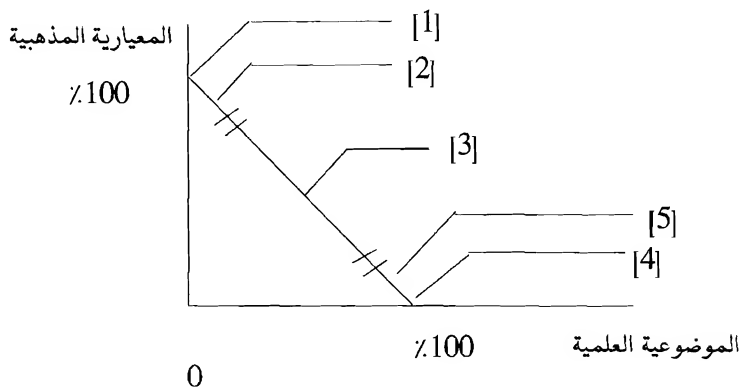
- أو أن تعيد الأمل إلى اليائسين الذين يحنون إلى هذا المشروع ولكنهم يتقاعسون عن المساهمة فيه .

- أو تقوى عزيمة الدائبين الجادين الذين يسعون إلى بلورته بديلا أصيلا وبديلا أصلح مما سواه لمعالجة مشاكل الأمة ولتمكينها من الخروج من مواقع التخلف انطلاقا من مقوماتها الذاتية .

ومن شأن هذه النتيجة أيضا (وهذا هو الأهم في الآونة الراهنة من مرحلة تطور

البحث في الاقتصاد الإسلامي) أن تنبه الباحثين فيه على خطر الانزلاق في الحلول السهلة التي نراها للأسف تستهوي الكثيرين منهم، هذه الحلول يسلكونها عند تناولهم المصطلحات الجاهزة المولدة في النظريات المعهودة دون مساءلتها عن مضامينها المذهبية والتنظيمية، وخطورة هذا المنزلق واضحة إذا ما سلمنا بالتحليل المتعلق بتلازم تداخل بنيات المنظومة الاقتصادية ببعضها البعض.

وإذا تبين لنا من خلال هذا التحليل أن أنماط المعطيات الاقتصادية خمسة فإنه يمكن ترتيبها بحسب درجة معياريتها وموضوعيتها في بيان على هذا النحو:



يستفاد من قراءة هذا المخطط البياني :

- أن المصطلحات المذهبية معيارية 100٪ (النقطة [1]).

- أن المصطلحات "النظامية" معياريتها قريبة من 100٪ (المسافة [2]).

- أن المصطلحات النظرية تغطي :

* النقطة [4] حيث تصل الموضوعية (اللامذهبية) إلى 100٪.

* المسافة [5] حيث تمتزج المعيارية المذهبية بالموضوعية العلمية بدرجات متفاوتة مع غلبة الموضوعية عليها .

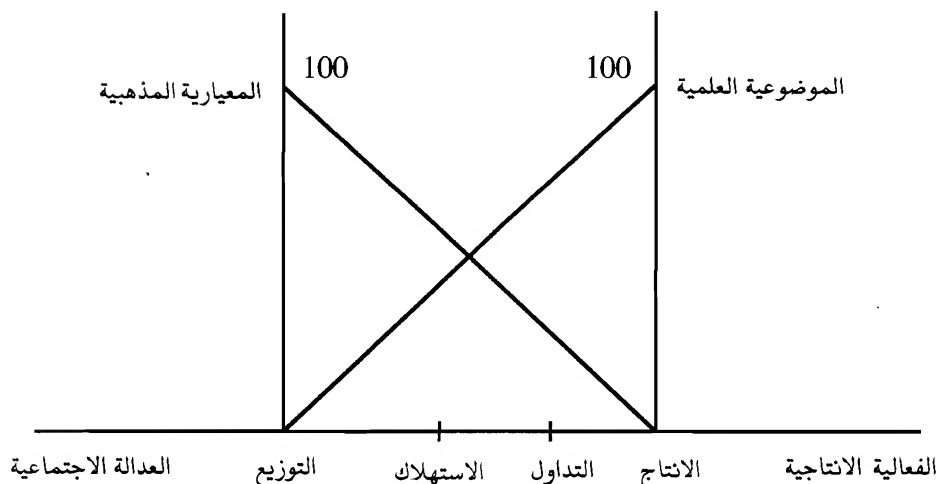
* المسافة [3] التي تمتد على المنحنى فيما بين أعلى حد للمسافة [5] وأدنى حد للمسافة [2]، وتتقاسم فيها المعيارية والموضوعية مضامين المصطلح الواحد بنسب متفاوتة قد تصل إلى درجة النمط [2] أو إلى درجة النمط [5].

وهذا الترتيب لا يمكن تصوره عشوائيا بالنسبة للموضوعات التي نتناول من

خلالها الظواهر الاقتصادية بل يرتبط بنسق تكاملي يمتد بين المعيارية المذهبية من أقصى نقطة مثلى للعدالة الاجتماعية وبين الموضوعية العلمية إلى أقصى نقطة مثلى للفعالية الانتاجية وهذا يفيد أن المعيارية تفضل التركيز أولا على التوزيع بينما الموضوعية تفضل التركيز أولا على الإنتاج، وهذا يعني أن هناك ترتيبين نقيضين للظواهر الاقتصادية بمقتضى هذا التفصيل أو ذاك .

الرتبة بحسب الأهمية	الفعالية الإنتاجية	الرتبة بحسب الأهمية	العدالة الاجتماعية
1	الإنتاج	1	التوزيع
2	التداول	2	الاستهلاك
3	الاستهلاك	3	التداول
4	التوزيع	4	الإنتاج

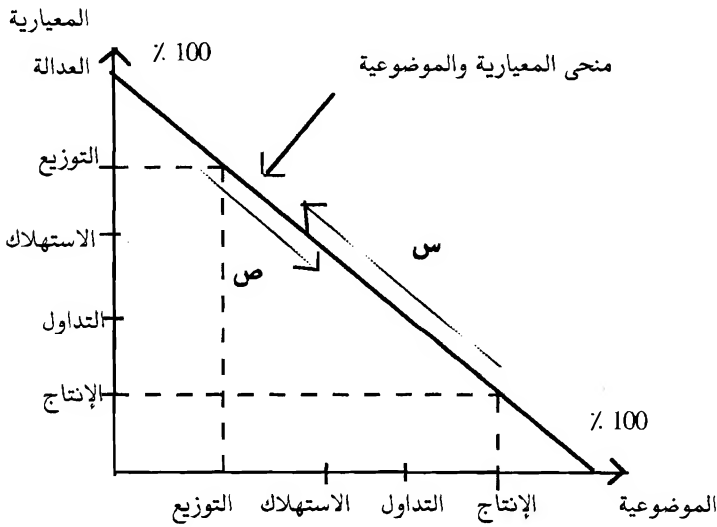
وإذا عبرنا بيانيا عن هذين الترتيبين فإننا نحصل على الشكل الآتي :



نلاحظ أن الفعالية الانتاجية تقتضي الاعتناء بالإنتاج أي بالمعطيات الطبيعية والتقنية بحيث تصل الموضوعية في هذه المجالات إلى درجة 100٪ وتنخفض بعد ذلك عند التداول والاستهلاك لتصل درجة الصفر مع التوزيع، وبالمقابل تقتضي العدالة الاجتماعية الاهتمام بالتوزيع إلى درجة تصل فيها المعيارية المذهبية إلى 100٪ ثم تأخذ في الانخفاض مع الاستهلاك والتداول لتبلغ الصفر مع الإنتاج.

وهذه الصورة غير ممكنة لأن حدا من مقادير معينة من الفعالية الإنتاجية والعدالة التوزيعية وبالتبعية حدا من مقادير معينة من الموضوعية العلمية والمعيارية المذهبية لازم وضروري لأي منظومة اقتصادية وإلا تعرضت لاختلال هيكلي يؤدي بها إلى الزوال لا محالة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار هذه الملاحظة فإنه يستحسن إعادة رسم البيان أعلاه على المنوال التالي :



وهكذا نلاحظ أن درجة الموضوعية على المحور الأفقي لا تصل إلى 100٪ عند مستوى الإنتاج وأن درجة المعيارية على المحور العمودي لا تصل إلى 100٪ عند التوزيع كما أنهما لا تصلان إلى الصفر لوقوع الإنتاج (على الخط العمودي) والتوزيع (على الخط الأفقي) خارج نقطة الأصل، وتجه درجتهم نحو الارتفاع أو نحو الانخفاض كلما انتقلنا

على الخط المائل (منحنى المعيارية والموضوعية) من الأسفل إلى الأعلى أو من الأعلى إلى الأسفل : فالسهم (س) يمثل الاتجاه الذي تنتقل فيه من مصطلحات كثيرة الموضوعية وقليلة المعيارية إلى مصطلحات كثيرة المعيارية وقليلة الموضوعية، والسهم (ص) يشير على العكس من ذلك إلى الاتجاه الذي تنتقل فيه من مصطلحات كثيرة المعيارية قليلة الموضوعية إلى مصطلحات قليلة المعيارية كثيرة الموضوعية.

وتتوقف قوة ومصادقية أية منظومة اقتصادية على مقدار ما تستطيع تحقيقه من توازن مستمر بين مقتضيات العدالة الاجتماعية والفعالية الإنتاجية دون إفراط ولا تفريط في أية واحدة منهما .

3- عرضنا عن الخاتمة :

إذا أدت بنا دراسة المحتوى المعياري المذهبي والموضوعي العلمي للمصطلح الاقتصادي إلى طرح إشكالية المنظومة الاقتصادية بأكملها فإن هذا يدل على الارتباط الوثيق بين أداة التحليل وبين إطارها التحليلي، بين مسوغات وجودها ووظيفتها بينها وبين نسقها، بين نسقها والغاية الكبرى للمنظومة ككل .

هذا الترابط يتواجد في انسجام ووثام في أية مرحلة من مراحل التحليل الاقتصادي ابتداء من المسلمات الأولية إلى المفردة، والفرضية والقاعدة والنظرية وطبقات المنظومة . ذلك أن إشكالية المعيارية المذهبية والموضوعية العلمية تبتدئ من وتتطور وتنتهي إلى البحث في قضايا المشروع المجتمعي من وجهة بنائه الاقتصادي ...

وإذا كان السؤال المحوري في هذه الورقة هو "هل المصطلحات الاقتصادية معيارية مذهبية أو موضوعية علمية أو تتضمن أقساطا متفاوتة من الصفتين معا؟" فإن الجواب عنه يعتبر توضيحا لمسألة مثيرة للاختلاف فيما بين الاقتصاديين أيما إثارة، ولكن التوقف عند هذا المستوى من التحليل يمكن اعتباره توقفا في وسط الطريق، لأن هذه القضية عندما تثار لا تثار كغاية في حد ذاتها وإنما تثار لإثبات مقصد مبيت هو الدفاع عن منظومة استتب لها السيادة أو الطعن فيها وإثبات مرجعيات تغييرها وإحلالها ببديل عنها، وبعبارة أوضح يتذرع المستفيدون من المنظومة الاقتصادية القائمة بالموضوعية لدوام مكمّن سيادتهم الحضارية حتى وإن كانت هذه الموضوعية أقرب إلى

الوهم منها إلى الحقيقة، وسعيهم هذا يساعدهم على إيهام المهمشين حضاريا أن الأمور إذا كانت على هذا النحو فإن مرد ذلك هو طبيعة الأشياء ذاتها، ولا مفر من هذا المآل إلا الانضواء تحت المنظومة السائدة، وأما التفكير في بدائل فهو خروج عن الجادة وتشبث بأوهام المعيارية التي لا تمت بصلة إلى العلم. وهكذا تتحول الموضوعية إلى قلعة تتحصن بها المنظومة السائدة وتصير المعيارية بمثابة قذائف صاروخية تطارد كل من يحاول إعادة النظر فيما هو كائن، وتطارد بالأخص من يسعى إلى إيجاد بديل عنها.

وإذا انكشف هذا المقصد تبين زيف دعوى الموضوعية التي يتوارى خلفها أنصار "دوام الحال على حاله" وظهرت بوضوح حقيقة المعيارية المذهبية علاوة عن المعيارية المنهجية كما بينها في القسم الأول من هذه الدراسة.

وحقيقة المعيارية المذهبية هي التي يجب الاعتماد عليها بوضوح وبكل صراحة وصرامة في الكشف عن حقيقة وجوهر المنظومة الاقتصادية السائدة وفي طرح المنظومة البديلة عنها. بهذا المنطلق يبرز تفوق المنظومة الاقتصادية الإسلامية وتتضح واقعيتها ويتبين تجاوبها مع تطلعات الإنسانية إلى منظومة تحقق رفاهيتها في توازن مستمر بين العدالة الاجتماعية والفعالية الانتاجية.

هذا التفوق وهذا التجاوب ممكنان في البديل الإسلامي لأن معياريته تمتاز بكون منطلقاتها بريئة من أي ضرب من ضروب الانحياز (شرط الموضوعية الحقيقية) : لا انحياز فيها لا لرأي ولا للون ولا لجنس ولا لطائفة ولا لطبقة ولا... وذلك لأن هذه المنطلقات ليست إنسية بل مصدرها الوحي الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولهذا السبب تتميز المعيارية المذهبية في الاقتصاد الإسلامي بخصوصيات لا يمكن أن تتوفر فيما سواها لأنها :

- 1- معيارية منشؤها الوحي.
- 2- معيارية يقوم الإنسان باكتشافها لا بإنشائها.
- 3- معيارية ثابتة أبدية.
- 4- معيارية غائية.
- 5- معيارية محايدة.

6- معيارية تسمو بالإنسان إلى درجات عليا من الكمال.

7- معيارية حقة.

8- معيارية واجبة. الخ.

هذه الصفات وغيرها من مميزات المصطلح في المنظومة الاقتصادية الإسلامية لا مبرر لوجودها ولا معنى لها إن توقف السير بها عند مستوى المذهب أو النظام بل لا بد وأن تنزل من خلالها إلى النظرية الاقتصادية.

وإنه لمن المؤسف أن نجد المهتمين بالاقتصاد الإسلامي يسقطون من حيث لا يدرون في شراك الفصل في التحليل الاقتصادي بين المستوى النظري (مستوى علم الاقتصاد) من جهة وبين النظام الاقتصادي والمذهب الاقتصادي من جهة أخرى فيعتبرون مصطلحات المستوى الأول تحليلية أو فنية أو تقنية أو موضوعية أو محايدة خلافا لمصطلحات المستوى الثاني التي يرونها محملة بالمعيارية المذهبية. والوقوع في منزلق كهذا يجعل الحديث عن الاقتصاد الإسلامي عملا لا طائل من ورائه بل لا جدوى منه على الإطلاق. فأى غاية ترجى من مذهب اقتصادي أو نظام اقتصادي مهما بلغت درجتهما من الكمال إن لم يعترف لهما بأحقية التأطير للواقع المعاش عبر التحليل النظري، عبر علم الاقتصاد بمختلف طرقه الاستنباطية والاستقرائية. وذلك لأن أي منظومة اقتصادية لا يمكن اعتبارها قائمة الذات ما لم تتم صياغة حلقاتها الثلاثة (المذهب والنظام والنظرية) بمقتضى منطق متميز خاص بها.

هذا المنطق هو الذي يحافظ على الانسجام والوئام بين مصطلحاتها ونمط تحليلها ونوعية استدلالها في نسق متناغم وسياق متكامل حيث ينتقي التضارب وينعدم التضاد بين المنطق والاستنتاج، بين المسلمة والفرضية، بين التحليل والنتيجة...

وإذا سلمنا بهذه الخلاصة فإن الاختلاف الذي يميز بين مصطلحات النظام والمذهب ومصطلحات النظرية لا يمكن أن يكون اختلاف النقيض المعيارى ضد النقيض الموضوعى وإنما اختلاف التفاوت في درجات المعيارية والموضوعية.

- (1) "Encore aujourd'hui, on en est encore souvent reste à la méthode de Newton qui) prétendait que rien ne devait être imaginé", mais que l'on devait partir de l'expérience, et de l'expérience seule pour construire la science" Jean Charon "l'esprit et la Science" colloque de Fes Albin Michel Paris 1983, P : 140.
- (2) "On prétend que la Science est objective, que la Science est impersonnelle, mais) à la base de cette objectivité, à la base de cette impersonnalité, il y a cet aspect personnel, cet aspect Subjectif auquel on ne peut pas échapper" Jerzy Wojciechowski in Jean E.Charon op.cit P : 347.
- (3) "La mécanique quantique, la théorie du microcosme atomique, est une (description qui peut impliquer que l'observateur a un impact sur l'objet observé, que l'observateur affecte ce qu'il observe" Elizabeth A.Ranscher "Propriétés multidimensionnelles de la conscience et quelques lois gouvernant la réalité" in Jean E.Charon op.cit P : 166.
- (4) "La théorie de la relativité semble indiquer que l'état de l'observateur affecte (l'interprétation de ce qu'il observe" Ibid.
- (5) "Ce que montre Chew, c'est qu'une meilleure approche du Reel peut être obtenue (en admettant que "tout se tient" dans la nature (comme la boucle de chaussure fait adhérer au pied chaque partie de la chaussure, de la pointe au talon" Jean. E.charon "la Trilogie unitaire du réel" in Jean E.Charon op.cit P : 455.
- (6) "Nous ne découvrons pas de faits Scientifiques; nous les inventons, leur utilité (pour nous dépend à la fois d'un accord sur la perception des "faits" (Validation par consensus) et de leur utilité à différentes fins, certaines d'entre-elles d'ordre pratique et certaines autres d'ordre théorique" SANDRA SCARR "Essai sur la Science et l'esprit humain" in Jean Echaron "l'Esprit et la Science" op.cit. P : 142.
- (7) "Une théorie peut-être vérifiée par l'expérience, mais aucun chemin ne mène de (l'expérience à la création d'une théorie" cité Jean par Charon op.cit P : 140.
- (8) "Il me paraît clairement que nous changeons nos lunettes Scientifiques en(fonction des myopies sociales et culturelles. Notre connaissance du comportement humains est construite et interprétée à partir de nos partis pris" SANDRA SCARR op. cit p :145 .
- (9) "La Science dépend des crédits, et les crédits dépendent en fait de la politique. (Rien n'est plus facile, par exemple, que d'interdire la recherche nucléaire, il suffit de supprimer les crédits de la recherche nucléaire. On ne pourra plus travailler sur ce

sujet; la Science n'est donc pas aussi solide qu'elle le croit". Remy chauvin in Jean E.Charon op. cit P : 163.

(10) "Chaque affirmation du type "ceci est jaune" ou "ceci est une colombe" (implique quelques choses au sujets des transactions entre un observateur un objet ou un évènement extérieur à l'observateur et le contexte de l'observation. Dans le langage commun, des distinctions de bon sens sont établies entre "est" et "apparaît" Morton A.KAPLAN" La place des valeurs dans un univers matériel" in Jean E.charon op. cit P : 247.

(11) - عبد الرحمن يسري أحمد "علم الاقتصاد الإسلامي" دار الجامعة المصرية الاسكندرية 1988 ص : 17 .
(12) - محمد أحمد صقر "الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومركبات". "الاقتصاد الإسلامي" بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي من منشورات المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي 1980 ص : 35 وما بعدها .

(13) G.Myrdal "The political Element in Economic theory, Translated by - (P.Streeten 1953.

نقلا عن محمد أحمد صقر انظر المرجع السابق ص : 39.

(14) - محمد أحمد صقر نفس المرجع.

(15) Gunnar Myrdal "Le Drame de l'Asie, enquête sur le pauprété des Nations - ("Seuil Paris 1976. P : 26.

(16) Gunnar Myrdal "Le defi du monde pauvre" Traduit de l'Anglais par Gay - (Durand-Gallimard Paris 1971 P : 39.

(17) - نفس المرجع.

(18) G.Myrdal "Le Drame de l'Asie..." P : 36.

(19) Arthu Smithies "Economics and Public Policy in Economics and Public Policy Brooking lectures 1954 P : 2-3.

نقلا عن محمد أحمد صقر المرجع السابق ص : 40.

(20) Robert Heilbroner "Economics -How Scientifi a Science", Economic impact - (N two P : 55!.

نقلا عن أحمد صقر مرجع سابق.

(21) - نفسه ص : 41.

(22) - عبد الحميد الفزالي "حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية" دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة 1989 ص : 9-10.

(23) - إبراهيم دسوقي أباطة "الاقتصاد الإسلامي مقوماته ومنهجه" مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة بدون تاريخ.

(24) - نفسه ص : 22.

(25) - نفسه ص : 25.

(26) - نفسه ص : 31.

(27) - نفسه ص : 31.

(28) - نفسه ص : 31.

(29) - نفسه ص : 25 .

(30) Mohammed Chawki Al Fanjari "Spécificité de la politique économique en -
Islam et importance de l'économie islamique", Traduction Moussa Chawi
Publication ISESCO Najah El Jadida 1988.

(31) - تستعمل الدراسات الاقتصادية مثل هذه المصطلحات عند تناولها الأسس الفلسفية والعقدية المحددة للسلوك الاقتصادي للإنسان، وتصورها في شكل منطلقات مبدئية ومسلمات أولية تجاه القضايا الكلية مثل :

1- تصور الوجود ومآله .

2- الإيمان بوجود الخالق .

3- الإيمان بالبعث والحساب والجزاء .

4- الإيمان بالوحي كمصدر للعلم والمعرفة .

5- علاقة الدين بالدنيا .

6- علاقة الإنسان بالبيئة والكون .

7- معنى الخير والشر .

8- أولوية الفرد أم أولوية المجتمع .

9- الأساس العقدي للملكية .

الخ ...

والملاحظ هو أن هذه القضايا لا تعفي أي إنسان من اختيار موقف معين إزاءها، والمذهب الاقتصادي ما هو إلا مجموعة منسجمة ومتسقة لهذه الاختيارات التي يحكمها منطق محدد من أولها إلى آخرها وبذلك يحول مشكلة الاختيار إلى مشكلة الانتماء .

(32) - على مستوى النظام الاقتصادي تحتاج الدراسات الاقتصادية إلى مصطلحات تتناول الجانب المؤسس والحقوق في المنظومة الاقتصادية مثل :

1- النظام القانوني للملكية

2- الحرية الاقتصادية

3- دور الدولة الاقتصادي

4- العدالة الاجتماعية

5- آليات إعادة التوزيع .

المراجع :

المراجع العربية :

- الكتب :

1- د. إبراهيم دسوقي أباطة "الاقتصاد الإسلامي مقوماته ومنهجه" مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة بدون تاريخ .

2- محمد المبارك "نظام الإسلام الاقتصادي مبادئ وقواعد عامة" دار الفكر بيروت ط2 ، 1978 .

3- د. عبد الحميد الغزالي "حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية" دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، 1989 .

4- د. عبد الرحمن يسري أحمد "دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي" دار الجامعة المصرية الإسكندرية 1988 .

5- خالد عبد الرحمن أحمد "التفكير الاقتصادي في الإسلام" دار الدعوة الإسلامية، 1397هـ .

الندوات:

6- الاقتصاد الإسلامي "بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي" المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز 1980 .

المراجع الفرنسية :

: Livres

G. Myrdal "Le drame de l'Asie, enquête sur la pauvreté des Nations" Seuil Paris 7
1976.

G. Myrdal "Le défi du monde pauvre" Traduit de l'Anglais par Gay Durand 8
Gallimard Paris 1971.

Mohammed Chawki Al Fanjari "Spécificité de la Politique économique en Islam et 9
l'importance de l'économie islamique "Traduction : Moussa Chami Najah Al Jadida
Publications ISESCO 1988.

Colloque de FES sur "L'esprit et la Science" présenté par Jean E. Charon 10
-ALBIN Michel Paris 1983.